مكانة المحميات الطبيعية ضمن مقومات السياحة المستدامة
مع الإشارة إلى حالة الجزائر

د. جبار بوكثير
جامعة أم البواقي؛ الجزائر
djebarbouketir@yahoo.fr
أ. بسمة مناخ
جامعة أم البواقي؛ الجزائر
besmamenak@gmail.com

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المحميات الطبيعية في تحقيق السياحة المستدامة، حيث بدأ التركيز على مبدأ الاستدامة في السياحة لما تضمنه من حماية للبيئة الاجتماعية والثقافية ورعاية حقوق الأجيال المقبلة، خاصة مع تطور النشاط السياحي وما نتج عنه من ظواهر سلبية على البيئة والثقافة المحلية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن إقامة المحميات الطبيعية التي تضم الجزائر عددا منها، تعد من أهم الأساليب التي تساهم في تحقيق السياحة المستدامة من خلال مساهمتها في المحافظة على الاستقرار البيئي وجعل النشاط السياحي صديقا للبيئة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المستدامة، السياحة المستدامة، المحميات الطبيعية في الجزائر.

Abstract:

This study aims to clarify the role of Natural Reserves to achieve sustainable tourism. That latter protects the social and cultural environment and the rights of future generations, especially with the development of tourism activity and its negative effects on the environment and local culture.

The study concluded that the establishment of natural reserves, which Algeria includes many of them, is one of the most important methods that contribute to the achievement of sustainable tourism through its contribution to preserve of environmental stability and make environment clean.

Keywords: Tourism, Sustainable Development, Sustainable Tourism, Natural Reserves in Algeria.

مقدمة:

يشهد النشاط السياحي نموا وتطورا كبيرا في الوقت الراهن، حيث أصبحت السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تحتل موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، فهي تعد أحد الركائز في معظم اقتصادياتها نظرا لمساهمتها الفعالة في الدخل الوطني.

ومع التقدم التكنولوجي والعلمي على مستوى جميع الميادين، شهد النشاط السياحي تطورا متسارعا نتج عنه ظواهر سلبية على البيئة والثقافة المحلية، ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام والتركيز على مبدأ الاستدامة في السياحة وذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث لم يعد يقتصر المفهوم الجديد للسياحة المستدامة على المنظور الاقتصادي فحسب، بل أصبحت هناك استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة بخصوص انعكاسات النشاط السياحي على البيئة الطبيعية والبشرية بما تتضمنه من حماية للبيئة الاجتماعية والثقافية ورعاية حقوق الأجيال المقبلة.

وفي هذا السياق اتجهت الحكومات والمنظمات الدولية إلى إيجاد علاقة إيجابية منتظمة بإشراف إدارة مستدامة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي من خلال إنشاء محميات طبيعية تدار ضمن تخطيط مبرمج وتنمية مستدامة وتقييم دوري بإشراف حكومي ومجتمعي. والجزائر بمساحتها الشاسعة تضم محميات وحظائر وطنية كثيرة جدا ومتنوعة تنتمي إلى التراث الطبيعي العالمي المحمي دوليا من طرف منظمة اليونيسكو.

وقد جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على أهمية المحميات الطبيعية في تحقيق السياحة المستدامة مع الإشارة إلى المحميات الطبيعية في الجزائر، وذلك من خلال الإشكالية التالية:

كيف تساهم المحميات الطبيعية في تحقيق السياحة المستدامة ؟ وما هي أهم المحميات الطبيعية في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الانتقال من السياحة إلى السياحة المستدامة؛

المحور الثاني: المحميات الطبيعية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق السياحة المستدامة.

المحور الأول: الانتقال من السياحة إلى السياحة المستدامة

نتيجة التوسع السريع في قطاع السياحة وانتهاج برامج التنمية السياحية، أصبحت الوجهات السياحية تواجه ضغطا على بيئتها الطبيعية، الثقافية والاجتماعية...إلخ، حيث أن النمو المتزايد للسياحة كثيرا ما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على البيئة والمجتمعات. ومن هذا المنطلق كان التفكير في اعتماد سياسة تعمل على الاستدامة من خلال المحافظة على الإرث الموجود بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية من أجل أن يكون هذا القطاع أكثر فعالية ويحقق الأهداف المرجوة.

أولا: السياحة: أسس نظرية

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم، وقد شهدت اهتماما متزايدا في الآونة الأخيرة باعتبارها أصبحت تشكل أحد الموارد لتنمية الشاملة والمعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي.

1. مفهوم السياحة

تعرف السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة بأنها: "مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى أماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى".[1]

وتعرف أيضا بأنها: "انتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار".[2]

2. مقومات السياحة

ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات، منها:[3]

أ. المقومات الطبيعية: وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية...أي كل مظاهر جذب السياح.

ب. المقومات البشرية: تتمثل في الجوانب التاريخية، الفنون الشعبية المختلفة، الثقافات والعادات والتقاليد لدى السكان.

ج. المقومات المالية والخدمية: وتتمثل في مدى توفر البنى التحتية كالمطارات، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك ، العمران...ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي مراكز الترفيه والتسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام من أجل جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار، رعاية صحية كاملة، حسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

3. الدور الاقتصادي للسياحة

ويمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة فيما يلي:[4]

أ. خلق مناصب عمل دائمة: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني قدرة السياحة على توليد فرص العمل، بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد إلى القطاعات الأخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

ب. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

ج. تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية.

4. علاقة السياحة بالبيئة

لا شك أن لقطاع السياحة دورا هاما في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما له تأثيرات بيئية منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي:[5]

أ. الآثار الإيجابية: يمكن تلخيص الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة فيما يلي:

–تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية؛

–إن التراث التاريخي والثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح كما يشجع الحكومات للمحافظة على معالمه، لذا فإن كثير من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية؛

–يعتبر القطاع السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة والبيئة وبذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية.

ب. الآثار السلبية: إن وجود الآثار الإيجابية للسياحة لا يمنع من وجود بعض الآثار السلبية، ومن بينها:

–أثر السياحة على النظم الإيكولوجية: إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية والبرية ويسبب بذلك عدة أضرار خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على استعداد كاف لاستيعاب هذا النشاط، وهو ما قد يؤدي إلى اضطرا ب في الحياة البرية وتزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالانقراض، كما تهدد أيضا النظم الايكولوجية البحرية نتيجة لزيادة النفايات والمواد الكيميائية الغير معالجة وبذلك يلحق الضرر بقيمتها السياحية.

–التلوث والنفايات: إضافة لكون السياحة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد المحلية فإنها تخلف النفايات السائلة والصلبة والتي أصبحت مشكلة بالنسبة للعديد من البلدان التي تفتقر إلى القدرة على معالجتها، إذ تشير التقديرات إلى أن السفن السياحية في بحر الكاريبي وحدها تنتج 70000 طن من النفايات.

–الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية: إن تطور السياحة والبنى التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما تسبب إضرار بالمناظر الطبيعية وتآكل للتربة بسبب التوسع العمراني وكذا الإضرار بمصادر المياه العذبة والتي هي محدودة بالأساس في بعض المناطق، إذ تشير التقديرات بأن السائح يستعمل المياه مرتين أكثر من المقيم، بالإضافة إلى استخدامها في الأنشطة الترفيهية كحمامات السباحة وملاعب الغولف.

ثانيا: التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم يجمع بين تحقيق الأهداف الاقتصادية دون إهمال للدور الاجتماعي والبيئي المتمثل في الحفاظ على البيئة ومواردها وإستغلالها. ومن هنا يتوجب تحديد تعريف واضح للتنمية المستدامة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

1. تعريف التنمية المستدامة

عرفت التنمية المستدامة على أنها: "تحقيق العدالة في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي وتلبية حاجات أجيال المستقبل مع تحقيق التوازن بين التنمية وحماية البيئة".[6]

وتعرف أيضا بأنها: "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تتحقق بطرق وأساليب لا تقتضي إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها".[7]

2. أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[8]

أ. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اللازمة؛

ب. احترام البيئة الطبيعية من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية على أساس حياة الإنسان؛

ج. تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد من خلال وضع الآليات والخطط التي من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها؛

د. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية؛

ه. مكافحة التلوث وتقليل النفايات لأقصى حد ممكن.

3. أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي تنمية تركز على مجموعة من الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المترابطة فيما بينها. ويمكن توضيح هذه الأبعاد في العناصر الآتية:

أ. البعد الاقتصادي

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية هو السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا. يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:[9]

–حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛

–مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛

–تبعية البلدان النامية؛

–المساواة في توزيع الموارد؛

–الإنفاق العسكري؛

–التفاوت في المداخيل.

ب. البعد البشري

يسعى البعد البشري للتنمية المستدامة إلى النهوض برفاهية المجتمع وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الفعلية للشعوب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[10] وتتحقق أهداف البعد البشري من خلال العناصر الآتية:[11]

–تثبيت النمو الديمغرافي: السعي لمحاولة إحداث التوازن بين النمو السريع للسكان والموارد الطبيعية وقدرة الحكومة على توفير الخدمات.

–الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تسعى التنمية المستدامة للاستثمار في رأس المال البشري بتدريب العاملين في مختلف مجالات الخدمات الذين تدعو إليهم الحاجة لتحسين رفاهية المجتمع وحماية التنوع الثقافي لضمان استمرارية التنمية.

–الأسلوب الديمقراطي والمشاركة في الحكم: تعتبر المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحكم القاعدة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة.

ج. البعد التكنولوجي

يمكن إجمال أهم الأبعاد التكنولوجية التي تجسد التنمية المستدامة في الآتي:[12]

–استعمال تكنولوجيا أنظف: التنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ لأنها تتسبب في ملوثات أقل وتعيد تدوير النفايات وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية.

–المحروقات والاحتباس الحراري: تعتبر عملية استخراج المحروقات وإحراقها في البيئة مصدرا رئيسيا للتلوث الهوائي والاحتباس الحراري. وبالتالي فان التنمية المستدامة ترمي إلى الحد من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر بديلة للطاقة واستخدام تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة بطريقة أحسن.

–معالجة تدهور طبقة الأوزون: تهدف التنمية المستدامة إلى المطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة لطبقة الأوزون.

د. البعد البيئي

يتعلق البعد البيئي بما يلي:[13]

–حماية التربة والغطاء النباتي: إن تعرية التربة والاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات يؤدي إلى التقليص من إنتاجيتها كما يؤثر ذلك على الغطاء النباتي والغابات مما يستوجب الحد من استخدام المبيدات والأسمدة والكيميائيات الضارة بالتربة والغطاء النباتي.

–حماية الموارد المائية: تهدف التنمية المستدامة إلى حماية الموارد المائية من خلال وضع حد للمواد الملوثة للمياه وتحسين كفاءة شبكات المياه وتحسين نوعية المياه.

–حماية المناخ من الاحتباس الحراري: وتعني عدم المخاطرة بإجراء تغيرات ومستجدات كبيرة في البيئة العالمية من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة دون التأثير على استقرار أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض.

ه. البعد الثقافي

يجسد البعد الثقافي للتنمية المستدامة من خلال الجهد التنموي الذي يتصل برسم الاستراتيجيات وتحديد السياسات المتصلة بتحسين الوسط الثقافي للأفراد والمجتمع جنبا إلى جنب مع رفع مستوى معيشتهم وقدرتهم على المشاركة.[14]

4. مؤشرات التنمية المستدامة

أصبحت الحاجة ضرورية للاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة لتقييم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن، ويمكن توضيح هذه المؤشرات في النقاط الآتية:

أ. المؤشرات الاقتصادية

وتتضمن العناصر الآتية: [15]

–التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: ويمكن قياسه من خلال الآتي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي،
- صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات.

–تغيير أنماط الاستهلاك: ويقاس من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة

–الموارد والآليات المالية: ويمكن قياسها من خلال العناصر الآتية:

- رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي،
- مجموع الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي،

- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. المؤشرات الاجتماعي:

وتتضمن المؤشرات الآتية: [16]

–مكافحة الفقر: ويمكن قياسه من خلال الآتي:

- معدل البطالة،
- مؤشر الفقر البشري،
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني.

–النمو الديمغرافي

–تعزيز التعليم والوعي والتدريب: ويقاس من خلال الآتي:

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين،
- المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

–حماية صحة الإنسان وتعزيزها: ويمكن قياسها من خلال الآتي:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة،
- عدد السكان الذين لا يحصلون على خدمات ومياه صحية.

–تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: ويقيس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري.

ج. المؤشرات البيئية

وتتضمن المؤشرات الآتية:[17]

–حماية نوعية الموارد المائية العذبة وإمداداتها: ويمكن قياسها من خلال الآتي:

- الموارد المتجددة بالنسبة لعدد السكان،
- استخدام المياه بالنسبة للاحتياطات المتجددة.

–النهوض بالزراعة والتنمية الزراعية: وتقاس من خلال المؤشرات الآتية:

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية،
- استخدام الأسمدة.

–مكافحة إزالة الغابات والتصحر: وتقاس من خلال الآتي:

- التغير في مساحة الغابات،
- نسبة الأراضي المتضررة من التصحر.

د. المؤشرات المؤسسية

ويتم استخدام المؤشرات الآتية: [18]

–الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال.

–الحصول على المعلومات بالوسائل الالكترونية.

–العلم والتكنولوجيا.

ثالثا: السياحة المستدامة: أدبيات نظرية

الاستدامة تشتمل بالضرورة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية، وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

1. مفهوم السياحة المستدامة

يعرف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية السياحة المستدامة بأنها: "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية".[19]

وتعرف السياحة المستدامة أيضا بأنها: "نقطة التلاقي بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.[20]

وتعتبر السياحة المستدامة نموذجا للتنمية ترتكز على محاور استراتيجية يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم **01**: المحاور الاستراتيجية للسياحة المستدامة

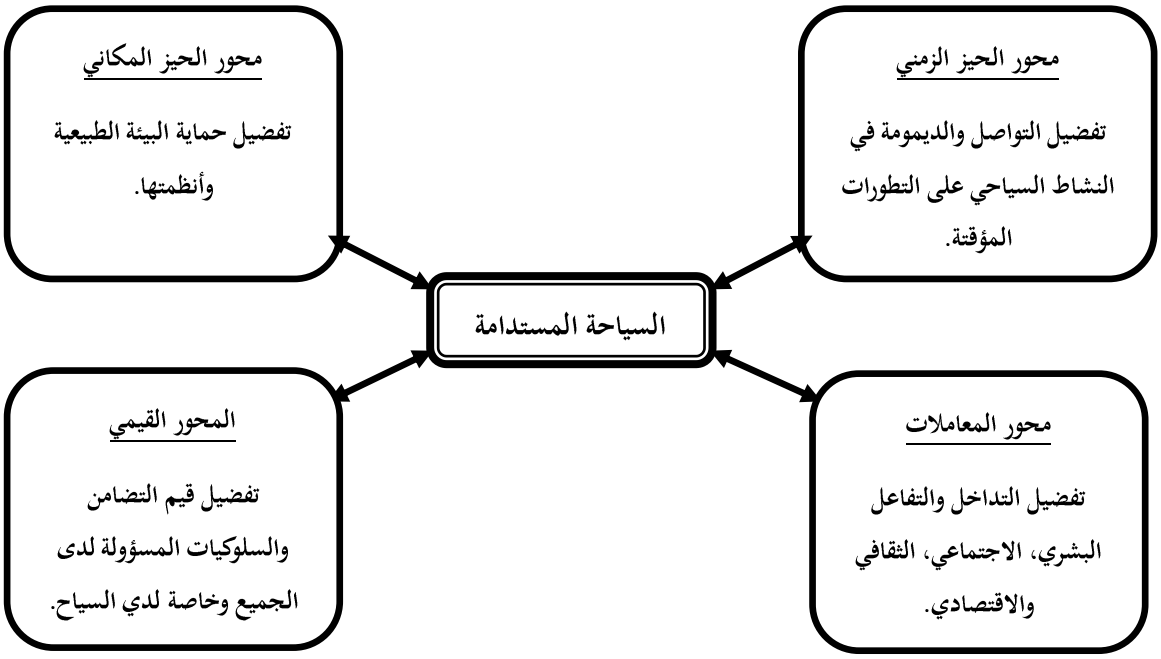

المصدر: محمد وزاني، السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر "دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة –حمام ربي–"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010–2011، ص 93.

2. مبادئ السياحة المستدامة

تتمثل مبادئ السياحة المستدامة فيما يلي:[21]

أ. يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات التنمية المستدامة للدولة. كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة ومؤسسات خاصة ومواطنين سواء كانوا مجموعات أو أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع؛

ب. يجب أن تتبع هذه الوكالات والمؤسسات والجماعات والأفراد المبادئ التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية؛

ج. يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة؛

د. يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة؛

ه. يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية –خاصة المجتمع المحلي– حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة؛

و. يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى، بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع ؛

ز. يجب أن يتم تنفيذ برنامجا للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

3. أهداف السياحة المستدامة

تهدف السياحة المستدامة إلى تحقيق ما يلي:[22]

أ. حماية الثقافة المحلية وخصائصها البيئية، الثقافية والاجتماعية (التراث، العادات، الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الحضاري والثقافي)؛

ب. ترشيد استخدام الموارد السياحية؛

ج. حماية البيئة من التلوث (الأرض، المياه، الحياة البرية، النمو السكاني).

4. متطلبات السياحة المستدامة

لتحقيق السياحة المستدامة يجب توفر جملة من الوسائل والإجراءات التي من شأنها الملائمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والنظم الاجتماعية وتعظيم الفوائد الاقتصادية من جهة أخرى، وتتمثل هذه الإجراءات في:[23]

أ. وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية؛

ب. ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل في الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية؛

ج. سن قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم وتوفير الامن والحماية دون إحداث أي أضرار بالبيئة؛

د. ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة تحافظ على المكتسبات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة؛

ه. التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولا بأهمية البيئة والمحافظة عليها، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد أهمية ذلك؛

و. تحديد القدرة الاستيعابية للمنطقة السياحية، بحيث يحدد أعداد السياح لتفادي الازدحام حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية؛

ز. توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية وتشجيع الزراعة العضوية والعمل كمرشدين سياحيين.

5. مؤشرات السياحة المستدامة

اقترحت منظمة السياحة العالمية (WTO) [24] استخدام مؤشرات للسياحة المستدامة تتمثل في ما يلي:[25]

أ. المؤشرات البيئية: ويتم قياسها كالآتي:

–مؤشر معالجة النفايات سواء كانت نفايات سائلة أو صلبة؛

–مؤشر كثافة استخدام التربة الذي يقييس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين، أو معل السطح الذي تحتله البيئة الأساسية إلى إجمالي المساحة؛

–مؤشر كثافة استخدام المياه الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين، أو بحجم استخدام السياح إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب؛

– مؤشر حماية الجو من التلوث والذي يقيس مى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة للمواسم السياحية.

ب. المؤشرات الاجتماعية: وترتكز على ما يلي:

–مؤشر الانعكاس الاجتماعي: يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التعليم، التوظيف...إلخ.

–مؤشر رضا السكان المحليين: يحدد مستوى رضا السكان المحليين يالمشاريع السياحية والتجاوب معها.

–مؤشر الأمن: يقيس مدى انعكاس عنصر الأمن على تدفق السياح، ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.

–مؤشر الصحة العامة: ويعكس مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة السكان المحليين، ويقاس بعد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض إلى عدد السكان.

ج. المؤشرات الاقتصادية: تتعلق المؤشرات الاقتصادية للسياحة المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي، وأهم مؤشراته هي العملة الصعبة، مؤشر الدخل والاستثمار.

المحور الثاني: المحميات الطبيعية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق السياحة المستدامة

التغيرات الطبيعية والبشرية التي حدثت ولا تزال تحدث على سطح الكرة الأرضية، أدت إلى تغيير بنية الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي مما انعكس على إخلال النظام البيئي، الأمر الذي دفع بالحكومات والمنظمات الدولية إلى إيجاد علاقة إيجابية منتظمة بإشراف إدارة مستدامة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي من خلال إنشاء محميات طبيعية تدار ضمن تخطيط مبرمج وتنمية مستدامة وتقييم دوري بإشراف حكومي ومجتمعي.

أولا: ماهية المحميات الطبيعية

أنشئت المحميات الطبيعية عندما شعر الإنسان بخطر ندرة أو إزالة أو اختفاء العديد من النباتات والحيوانات التي كان يعتمد عليها لتلبية احتياجاته اليومية. ويرى البعض أن إقامة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية في العالم بدأت منذ حوالى 140 سنة، وذلك عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أول منتزه قومي هو منتزه "يللوستون" في ولاية

"وايومينغ" العام 1872. لكن المصادر التاريخية تشير إلى أن فكرة المحميات الطبيعية قديمة في التاريخ، فمنذ آلاف السنين اعتبرت بعض الأراضي في بعض الدول مناطق "مقدّسة"، وكان هناك أيضا جبال مقدسة لها تاريخ وسحر خاص في كل من استراليا وأوروبا. وفي العالم العربي عرفت المحميات منذ زمن بعيد، حيث كانت كل مجموعة من السكان أو القبائل تتولى حماية ينابيع المياه والمراعي والأشجار القائمة حولها لتستأثر القبيلة برعي مواشيها وبالشرب من مياه المحمية الخاضعة لحمايتها. وفي أوائل عهد الإسلام أعلن الرسول مخمد –صلى الله عبيه وسلم– "منطقة النقيع" منطقة محمية.[26]

1. تعريف المحميات الطبيعية

تعرف المحميات الطبيعية بأنها : "مساحة جغرافية محددة تتمتع بحماية خاصة لمكونات البيئة الجغرافية كالكائنات الحية (نباتية، حيوانية، برية، بحرية)، أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية، تدار بآليات فعالة وإدارة مبرمجة".[27]

وتعرف حسب الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة بأنها: "الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية التي بدورها تعطي فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي والتربوي والترفيهي أو التي توجد فيها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة".[28]

2. أنواع المحميات الطبيعية

تُصنّف المناطق المحمية في عدة أنواع أهمها:[29]

أ. المحمية البرية: هي محمية طبيعية محدودة في اليابسة، تتميز بمحافظتها على وضعها الطبيعي بعيدا من تدخلات الإنسان أو تأثرها بها. وهي تتميز بصفات طبيعية خاصة ومعالم بيئية أو جيولوجية أو جيومورفولوجية أو غيرها من المعالم ذات القيمة العلمية أو التاريخية أو التراثية أو الجيولوجية أو الجمالية.

ب. المحمية البحرية–الشاطئية: وهي جزء من البيئة الشاطئية أو البحرية الوطنية أو كليهما معا تخضع لقوانين وأنظمة وطنية تؤمن حماية النظم البيئية البحرية والشاطئية ومكوناتها بما في ذلك الملامح التاريخية والتراثية.

ج. المحمية الطبيعية العلمية (أبحاث علمية): هي مساحة أرضية أو مائية أو كليهما، تتميز بنظم بيئية أو ملامح شكلية أو تضم أحياء متميزة أو متوطنة وتشكيلات جيولوجية، تخصص هذه المساحة للحفاظ على هذه المزايا أو إحداها بعيدا من كل النشاطات الإنسانية ومؤثراتها وضمان حماية أنماط من البيئة الطبيعية للقيام بالبحث العلمي ومراقبة التغيرات البيئية الحيوية.

د. محمية الكائنات الحية أو المحيط الحيوي: هي مساحات كبيرة من النظم البيئية الطبيعية، تحمى من أجل الارتقاء بالعلاقة المتوازنة بين الإنسان والطبيعة.

ه. المنتزهات الوطنية: هي عبارة عن مساحات واسعة من الأراضي تخصص لحماية الطبيعة والمناطق الطبيعية الخلابة ذات الأهمية الوطنية أو العالمية، وتخصص للأغراض العلمية والتعليمية وللترويح عن النفس. يجب أن تتصف بالديمومة في حالة طبيعية متمثلة في عينات من المناطق الجغرافية والمجموعات الحيوية والمصادر الوراثية والأنواع المهددة لتشكل بيئة ثابتة ذات أنواع مختلفة.

و. محمية التراث الطبيعي العالمي: وهي محمية تحتوي على الأشكال الطبيعية التي تعتبر ذات أهمية عالمية أصلية.

ز. المحميات الإنسانية: تخصص هذه المحميات في بعض البلدان، حيث تتم حماية مناطق طبيعية يكون الإنسان جزء أساسيا فيها وتأثيراته على الحياة النباتية والحيوانية فيها محدودة، لذلك تحتاج هذه الجماعات إلى حماية خاصة لصيانة وجودها.

ح. المحمية الوقائية: هو موقع واسع يمكن أن يكون أجرد أو ذا نسبة تغطية نباتية متدنية، يتعرض لأخطار طبيعية أو بشرية ويتطلب الحماية وإعادة التأهيل وحماية النظم البيئية والعناصر المكونة لها من التدهور.

ط. المحميات ذات الاستعمالات المتعددة: تدار هذه الموارد لتعطي مردودا ثابتا باستمرار وتؤمن استمرارية الإنتاج من المياه والأخشاب والحياة البرية والرعي والصيد.

ي. المحمية الطبيعية ذات الأهمية الخاصة: مساحة محدودة من الأرض أو المياه أو كليهما، تحتوي على نظام بيئي أو أنواع حية فريدة لا توجد في أماكن أخرى على المستويين الوطني والدولي.

3. أهداف المحميات الطبيعية

تهدف المحميات الطبيعية إلى تحقيق ما يلي:[30]

أ. الحفاظ على البيئة والحد أو التقليل من التلوث؛

ب. المحافظة على صحة الإنسان من خلال توفير الإطار البيئي المناسب؛

ج. حماية الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض وحماية البيئات الطبيعية التي تعيش فيها؛

د. صيانة وإكثار الحيوانات والنباتات البرية والمحافظة على الحيوانات والنباتات ذات الأهمية العلاجية؛

ه. تطبيق أفضل وسائل التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية كالجفاف، الفيضانات، الزلازل والبراكين؛

و. المحافظة على الأصول الوراثية؛

ز. إدارة البيئة على أسس سليمة وعدم تشويهها بسبب التقدم التكنولوجي.

4. إدارة المحميات الطبيعية

هناك تباين كبير في تطبيق نظام المحمية وكيفية إدارة المحميات بين بلد وآخر، وعلى كل دولة أن تعمل على سن القوانين لإنشاء المحميات الطبيعية للوصول إلى الأهداف الموضوعة لكل محمية، وعموما فإن النظام الإداري للمحميات يشمل العناصر الأساسية الآتية:[31]

أ. الإدارة: تعين السلطات الرسمية لجنة لإدارة المحمية تتمثل فيها جميع الفعاليات المحلية الحكومية وغير الحكومية، كبلديات المنطقة والجمعيات البيئية والخبراء العلميين.

ب. التجهيزات والبنى التحتية: من الضروري أن تتوافر في المحمية الآليات الضرورية من سيارات ودراجات نارية، وذلك لتأمين الدوريات وتوفير الحماية حسب قوانين الحماية المعمول بها، كذلك يجب شق طرقات وتوفير مواصلات محدودة داخل المنتزهات الوطنية لغرض تطوير السياحة والأبحاث العلمية، كما أنه من الضروري توفير مبان ومساكن للجهاز الإداري العامل في المحمية أو المنتزه ، كما يجب بناء فنادق في الجوار لاستقبال الزائرين القادمين من مناطق بعيدة لإن ذلك يساهم في إنعاش الحالة الاقتصادية لسكان المنطقة التي تقع المحمية في محيطهم. ويتطلب الأمر أحيانا أن تُزوَّد المحميات –وبالأخص المحميات الغابية– وسائل إسعاف طبية أو إنقاذ أو معدات إطفاء.

ج. الموارد المالية: لا يمكن للمحمية أن تستمر وتتطور ما لم تتوافر لها موازنة كافية، وتتوفر موارد هذه الموازنة من مصادر عدة، كالهيئات الرسمية وبعض الجمعيات المحلية والعالمية المعنية بالشأن البيئي وخاصة الإتحاد العالمي

للمحافظة على الطبيعة ولجنة المحافظة على المحميات الوطنية والمناطق المحمية (CNPPA) واليونيسكو والدول المتقدمة ،كما أن بعض موارد الموازنة قد تأتي من الرسوم المفروضة على الزوار.

5. حماية المحميات الطبيعية

يمكن المحافظة على المحمية وتطويرها من خلال إجراءات أخرى هي الآتية:[32]

أ. إيجاد بدائل معيشية للسكان: يحتاج إنشاء المحمية إلى إيجاد بدائل معيشية للسكان المحليين لمواجهة حاجاتهم وتحسين مستوى معيشتهم عن طريق تنفيذ خطة إدارة المحمية. وتترافق هذه العملية مع تنفيذ إجراءات الحماية التي تمنع استخدام المحمية من السكان الذين يستفيدون من الموارد الطبيعية للمحمية، فالمبدأ الأساسي هو تجنب نزاع مباشر بين السكان المحليين وإدارة المحمية وتطوير علاقة تعاون بدلا من ذلك، لذا فإن السياحة التي يمكن أن تكون موردا ملموسا، وتهديدا للمحمية في الوقت نفسه، تحتاج إلى التنظيم بغية الوصول إلى نوعية متطورة من السياحة البيئية وتنويع النشاطات المرتبطة بتنمية المجتمع المحلي.

ب. تفعيل دور الجمعيات البيئية: من الُمسلم به أن تضغط الجمعيات البيئية على المسؤولين من أجل دمج مفهوم حماية البيئة ضمن البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطلب التوسع بإقامة المزيد من المحميات. واللافت للانتباه هو أن عددا من الجمعيات البيئية تقوم اليوم بتولي إدارة هذه المناطق بصورة مباشرة تحت مراقبة وزارة البيئة وتوجيهها.

ثانيا: المحميات الطبيعية في الجزائر

كأكبر بلد إفريقي تتربع الجزائر على ثروة حيوانية ونباتية حقيقية فريدة من نوعها الأمر الذي دفع الدولة لإنشاء حظائر طبيعية وطنية بهدف الحفاظ على العناصر المكونة والممثلة لهذا التباين والتميز الطبيعي.

1. أهم المحميات الطبيعية في الجزائر

من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق بدأت الجزائر بتأسيس محميات حظائر وطنية محمية بمراسيم رئاسية منذ **1983**، وتأوي هذه الحظائر ثروة نباتية قيمة من حيث تنوعها وندرتها إضافة إلى عدد كبير من الثدييات والعديد من أنواع الطيور، إضافة لاحتوائها الأماكن والأثار التاريخية والنقوش الصخرية. وتتمثل هذه المحميات فيما يلي:[33]

أ. الحظيرة الوطنية لقورارية: هذه الحظيرة في ولاية بجاية تغطي مساحة قدرها **2080** هكتار تتمتع بثروة أثرية و طبيعية عالية الجمال بما في ذلك قمة القرود، الحصن قورايا،كاب كربون مع المنحدرات الرائعة. وفي عام **2004** تم الاعتراف بالحديقة باعتبارها محميات المحيط الحيوي من قبل اليونسكو.

ب.الحظيرة الوطنية للشريعة: تمتد حظيرة الشريعة على 26000 هكتار جنوب غرب الجزائر العاصمة في قلب الأطلس البليدي ألحقت بالحظائر الوطنية سنة 1983 وصنفت كحظيرة عالمية للمحيط الحيوي من طرف اليونسكو في 2002، تحوي الحظيرة ما لا يقل عن 1200 نوع نباتي وحيواني أبرزها الأرز، البلوط الفليني وصنوبر حلب.

ج. الحظيرة الوطنية للقالة: تقع في الشمال الشرقي للجزائر اتخذت كحظيرة وطنية في 1983 وكحظيرة عالمية للمحيط الحيوي سنة 1990 من قبل اليونسكو. تغطي الحظيرة مساحة قدرها 76438 هكتار مما يجعلها واحدة من أكبر الحدائق الوطنية في الجزائر والأكثر ثروة في شمال البلاد حيث تحوي على أكثر المجموعات الحيوانية والنباتية في الجزائر.

د. الحديقة الوطنية "تازة": يقع متنزه "تازة" الوطنية شمال شرق الجزائر في الغابة في Guerrouche قرب "جيجل". الحديقة تغطي مساحة قدرها 3807 هكتار، وتعتبر فريدة من نوعها في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظرا لتنوعها، الحديقة عبارة عن تضاريس جبلية منخفضة العلو أعلى نقطة لها هي قمة جبل "كوديت كيرن" 1121 متر. صنفت من قبل منظمة اليونسكو منذ عام 2004 باعتبارها محمية للمحيط الحيوي العالمية.

ه. الحديقة الوطنية لثنية الحد: تقع في الشمال الغربي من الجزائر في ولاية "تيسمسيلت" وتغطي مساحة 3425 هكتار منها 2968 هكتار مغطاة بالنباتات، تتألف النباتات بشكل رئيسي من أطلس السنديان، البلوط الأخضر، البلوط الفليني والسنديان زن.

و. الحظيرة الوطنية لبلازمة: تقع بلازمة بولاية "باتنة" صنفت سنة **1984** وتمتد على مساحة **25026** هكتار، وتمثل مجموعة جبلية وعرة مزينة بغطاء نباتي متنوع وثري كما تمثل بوابة لسلسلة تضاريس الأوراس.

ز. الحديقة الوطنية لتلمسان: تقع شمال غرب الجزائر، تغطي مساحة قدرها **8225** هكتار، غنية في التنوع البيولوجي مع مجموعة استثنائية من النباتات والحيوانات. الحديقة هي أيضا موطن لمواقع تاريخية مثل أنقاض المنصورة والشلالات الطبيعية مثل الأسطورية. وقد أعلنت حديقة وطنية في عام **1993**.

ح. الحظيرة الوطنية للأهقار: تقع حظيرة الأهقار بولاية "تمنراست" بجبال الأهقار، حيث صنفت كحظيرة وطنية منذ عام **1987** ودخلت في تصنيف اليونسكو كتراث عالمي للإنسانية سنة **1988**. تمتد هذه الأخيرة على مدى **450000** كم^2 وتحوي تراثا ثقافيا وطبيعيا فريدا من نوعه تعود حقبته إلى مليون سنة.

ط. الحظيرة الوطنية لجرجرة: تقع في الشمال الشرقي للجزائر في منطقة جبلية عالية الانحدار بين ولايتي "تيزي وزو" و"البويرة"، تتربع على مساحة **18500** هكتار، تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط والقاري وهذا ما يجعلها واحدة من أغنى البيئات الجبلية، حيث تحتوي على ما لا يقل عن **600** نوع من النباتات.

ي. الحديقة الوطنية "تاسيلي ناجر": تقع الحديقة الوطنية "طاسيلي ناجر" في الجنوب الشرقي من الجزائر بجبال تاسيلي ناجر في "جانت" في ولاية "إليزي". تتمتع الحديقة بثروة كبيرة بما تمتلكه من النقوش الشهيرة و اللوحات الصخرية، وقد صنفت "تاسيلي" كحديقة وطنية في عام **1972** وصنف مع مواقع التراث العالمي في عام **1982** من قبل اليونسكو وضمن المحيط الحيوي للإنسان في عام **1986**.

2. إدارة وتسيير المحميات الطبيعية في الجزائر

القانون رقم 11–02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق لـ 17 فبراير سنة 2011 الذي يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، تناول في مواده 34–37 كيفية تسيير المحميات الطبيعية في الجزائر، وذلك كما يلي:[34]

أ. وعيد تسيير المجالات المحمية تمسؤملا ايتا أتئشنا بمبادرة من المطلسا ايتا قامت بإجراء تصنيف المجال المحمي وافقا للكيايفت المحددة بموجب اعيرشتا وامميظنتا المعمول بهما.

ب. أشنا للك مجال محمي مخطط توجيهي يدحد اليجوتاهت واهلأداف المنتظرة على المدى المعيدا. ويحدد فيكايت إعداد المخطط ايهيجوتا والموافقة عليه ورمامتعج عن طريق اميظنتا.

ج. يأشنا مخطط تسيير يحدد توجاهيت حمياة المجال المحمي وهنيمنتا وهتيمنتا المستدامة، امك يحدد المئاسوا الالزتم لتنفيذه.

د. يحضو مخطط اربيستا عىلا الخصوص ارصانعا المتلآ:

–صئاصخ ارتلاث وتقييمه؛

–المهلأاف ارتسلاالمتيجة والمتيلمعا؛

–ولئاس الحماية واربيستا اوللب ج تنفيذها؛

–جمانرب الخلتا على المدى اريصقا والمتوسط؛

–جمانرب اثحبا؛

–دتاريب حماية المجال المحمي.

3. حماية المحميات الطبيعية في الجزائر

نص القانون المذكور سابقا على جملة من الإجراءات الكفيلة بحماية المحميات الطبيعية، وتتمثل هذه الإجراءات في:

أ. عنمت كل انلأشقط في المحمية المتيعيبطا ولا سيما منها:[35]

–المماقلإ أو اوخدلل أو الملقنتا أو امهيبختا؛

–لكا نوع من أونواع المبصا اربلي أو ارحبلي؛

–لتق أو ذخب أو قبض الحيوان؛

–ب يرخت المبنلت أو جمعه؛

–لكا الملاغتسل غابي أو فلاحي أو منجمي؛

–عيمج أونواع اي عرا؛

–لكا أونواع الحفر أو انتلب ية أو اسلاالطتع أو تسطيح الأرض أو المنبلء؛

–لكا المغشلأل اي تا تغير من شكل الأرض أو المطغلء اي تابنا؛

–لكا فعل من شهنأ ارضلإار الحيوان أو المبنلت، ولكا إداخل أو تهريب لأنواع حيوالتيز أو نباتية؛

–لا ي صخر حسب ارشلوط والميفيكلت المحددة ءنع طريق الـ ميظنت، إلا بأخذ عينات نباتـ تي أو حيوالتيز أو ألقطشـ مظتنمة من ألجـ الثحب اي ملعا أو ذي طعبا اي للجعتس أو ذي ألتيمه وتينط.

لكا من يخالف الأحكام المذكورة أعلاه، ب قاعبا بالحبس من ستة (6) أرهش إلى لاثث (3) سنوات وبغرامة من مائتي ألف دينار (200.000 دج) إلى مليوني دانير (2.000.000 دج).[36]

ب. عضخي الإداخل بصفة إرادتي لكا نوع ي حواي ز أو نبي تا لرخصة من المطلسا الميرة من ألجـ عدم المساس بالأواسط الـتيعيبط والحيوانات والنباتات الخاصة بالمجالات المحمية.[37] ومن يخالف ذلك يعب قا بالحبس من شهرين (2) إلى ثمينلة عرش (18) شهرا وبغرالمة من مائتي ألف دينار (200.000 دج) إلى مليون (1.000.000 دج).[38]

ج. لا يمكن التخلص من الحيوانات والـ اتابنت من ألجـ الحفاظ على اتسـ دالمة الظلـ ام اي ئيبا إلا برخصة من المطلسا المسيرة بعد أخذ رأي المنجلا ووالمقف للكيفيات المقررة عن طريق المهيظنتا.[39] ومن يخفا ذلك ب قاعبا بالحبس من ستة (6) أرهش إلى سنتين (2) وبغرالمة من مائتي ألف دانير (200.000 دج) إلى مليون دانير (1.000.000 دج).[40]

ثالثا: مساهمة المحميات الطبيعية في تحقيق السياحة المستدامة

تساهم المحميات الطبيعية في تحقيق السياحة المستدامة من خلال ما يلي:[41]

1. المحافظة على استقرار البيئة التي تمثلها هذه المناطق، وتقلل تبعا لذلك من الفيضانات أو الجفاف وتحمي التربة؛

2. ضمان استقرار التوازن البيئي؛
3. المحافظة على التنوع الإحيائي بشقيه الحيواني والنباتي؛
4. توفير الفرص للبحث العلمي ومتابعة الأحياء البرية والنظم البيئية ودراسة علاقتها مع الإنسان؛
5. توفير الفرص لاستمرار التنمية في المناطق النائية؛
6. الاستغلال الأمثل للأراضي الهامشية؛
7. تسهيل التنزه والاستجمام والاقتراب من عالم الطبيعة الجذابة؛
8. تعتبر مصدر جذب سياحي؛
9. المحافظة على الأنواع الحيوانية من الانقراض وكذلك الحال بالنسبة للثروة النباتية الطبيعية للبلد.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من المحميات الطبيعية في مجال السياحة البيئية يجب مراعاة بعض الأبعاد، منها تحديد عدد الزوار وتوقيت زياراتهم والتسهيلات المقدمة إليهم، بالإضافة إلى دراسة نوعية البيئة بهذه المناطق ومقدار تحملها الضغوط الناجمة عن الزيارة، ومدى تفرد المحمية بمقومات الجمال الطبيعية الجذابة.[42]

خاتمة:

من خلال ما سبق يستنتج أن للسياحة آثار إيجابية على البيئة وأخرى سلبية ناتجة عن الممارسات غير المسؤولة، ولتخليص السياحة من هذه الممارسات وحصرها في إطارها الإيجابي كظاهرة اقتصادية، اجتماعية وثقافية ذات آثار إيجابية على البيئة، وحتى تساهم في تحقيق التنمية المستدامة يكمن الحل في أن تكون العمليات والأنشطة المرتبطة بالسياحة مستدامة أيضا، بمعنى جعلها نشاط إنساني يحفظ حق الأجيال في هذا النشاط وهذه البيئة. وبذلك يظهر نوع جيد من السياحة هو "السياحة المستدامة" التي تعمل على التوفيق بين مصالح السائحين ومصالح المنطقة المضيفة لهم، بما يضمن الاستمرارية لها بكل مكوناتها دون استنزاف أو تخريب أو تشويه، الأمر الذي يكفل للأجيال القادمة حقها في الاستمتاع بهذه البيئة الطبيعية. وتعد إقامة المحميات من أهم الأساليب الناجعة التي تساهم في تحقيق السياحة المستدامة من خلال مساهمتها في المحافظة على الاستقرار البيئي وجعل النشاط السياحي صديقا للبيئة.

المراجع والإحالات:

[1]– حميدة بوعموشة، *دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–*، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 19.

[2]– هواري معراج، *السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية–حالة الاقتصاد الجزائري*، مجلة الباحث، العدد 01، 2004،ص 22.

[3]– عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، *متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر*، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص 68.

[4]– *نفس المرجع السابق*، ص 68.

[5]– هويدي عبد الجليل، *العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة*، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014، ص ص 214–215.

[6]– عبد الله خبابة، رابح بوقرة، *الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص324.

[7]– عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، *التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى*، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد الأول، 2006، ص 154.

[8]– ماضي بلقاسم، منجية بورحلة، *تطبيق المواصفات القياسية الايزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة*، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول: "متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جامعة تبسة، 6 و7 نوفمبر 2013، ص 5.

[9]– آسيا قاسمي، *التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية*، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: "السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الآفاق"، باجة (تونس) 26–27 افريل 2012، ص 10.

[10]– مدحت القريشي ، *التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات*، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007، ص 132.

[11]– الطاهر خامرة، *المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة*، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة،2007 الجزائر، ،ص ص 34–37.

[12]– *نفس المرجع السابق*، ص ص 34–37.

[13]– ماضي بلقاسم، منجية بورحلة، *مرجع سابق*، 2013، ص ص 6–7.

[14]– *نفس المرجع السابق*، 2013، ص 3.

[15]– الطاهر خامرة، *مرجع سابق*، 2007، ص 42.

[16]– عبد الباقي محمد، *مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة*، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 46.

[17]– *نفس المرجع السابق*، 2013، ص 47–48.

[18]– الطاهر خامرة، *مرجع سابق*، 2007، ص 44.

[19]– محمد وزاني، *السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر "دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة –حمام ربي–"*، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 91.

[20]– خالد مصطفى قاسم، *إدارة البيئة والتنمية المستدامة*، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 463.

[21]– *نفس المرجع السابق*، ص ص 463–464

[22]– هويدي عبد الجليل، *مرجع سابق*، ص 223.

[23]– خالد مصطفى قاسم، *مرجع سابق*، ص ص 464–466.

[24] (WTO): اختصار لـ World Tourism Organization وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بشؤون الدول من الناحية السياحية، وتصدر الإحصائيات المتعلقة بالطلب والعرض السياحي على مستوى العالم، مقرها في مدريد.

[25]– هشام مغربي، *مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية بسكرة–*، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 64–65.

[26]– علي زين الدين، *دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان*، مجلة الدفاع الوطني، العدد 81، 2012، على الموقع الالكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content، تاريخ الإطلاع: 03–06–2017.

[27]– محمد منصور المليكي، عبد الولي أحمد الخليدي، عبد الحبيب مهيوب القدسي، *المحميات الطبيعية في اليمن: دراسة حالة محمية وادي عنة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية*، المجلة العالمية للبيئة والتغيرات المناخية العالمية، المجلد 02، العدد 02، 2014، ص 26.

[28]– حميدة بوعموشة، *مرجع سابق*، ص 72.

[29]– علي زين الدين، *مرجع سابق*.

[30]– محمد إبراهيم محمد إبراهيم، *المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر*، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 19، جويلية 2000، ص 82.

[31]– علي زين الدين، *مرجع سابق*.

[32]– *نفس المرجع السابق*.

[33]– الموقع الالكتروني: http://fibladi.dz ، تاريخ الإطلاع: 29–05–2017.

[34]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، المؤرخ في 25 ربيع الأول 1432 الموافق لـ 28 فبراير 2011، ص– ص 13–14.

[35]– *نفس المرجع السابق*، ص 11.

[36]– *نفس المرجع السابق*، ص 14.

[37]– *نفس المرجع السابق*، ص 13.

[38]– *نفس المرجع السابق*، ص 14.

[39]– *نفس المرجع السابق*، ص 13.

[40]– *نفس المرجع السابق*، ص 14.

[41]– حميدة بوعموشة، *مرجع سابق*، ص 73.

[42]– علي زين الدين، *مرجع سابق*.